عنوان المداخلة: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الإستراتيجية الاقتصادية:

تجربة الاتحاد الأوربي

د. أحمد بن عيشاوي

جامعة ورقلة

تمهيد

تعتمد بلدان الاتحاد الأوربي، لاسيما البلدان الكبرى فيه على إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المحاور الرئيسية لتعاون وتنمية اقتصاديات هذه البلدان، كبديل للمؤسسات الكبرى التي أثبتت فشلها على امتداد عقود كاملة من الزمن وهشاشتها في مواجهة الأزمات الاقتصادية المتتالية للاقتصاد الرأسمالي، حيث إذا ، هذه المؤسسات تجر معها خسائر مؤثرة تمس كل ذوي المصلحة فيها من مالكين وعاملين ومتعاملين المجتمع بأسره، إذ أثبتت التجارب أن هذه الآثار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أقل شأناً عن تلك المتعلقة بالمؤسسات الكبرى، علاوة على أن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في نمو أسواق البلدان التي حرصت على تسييرها ورعايتها بنجاح، كما هو الحال بالنسبة لبلدان الاتحاد الأوربي، حيث ساهمت في امتصاص البطالة بشكل لافت، وفي ارتفاع مستوى المعيشة ونمو الناتج المحلي ومنه الدخل الوطني لهذه البلدان بنسب جد معتبرة.

ومن خلال هذه المداخلة سوف نحاول تحليل إحدى أبرز التجارب الدولية الناجحة حيال هذا النوع من المؤسسات، وهي تلك المتعلقة بتجربة الاتحاد الأوربي، فيما يتعلق بمدى مساهمة هذا النوع من المؤسسات في تفعيل الإستراتيجية الاقتصادية لمجمل بلدان الاتحاد من خلال تغطية المحاور الرئيسية التالية:

- المحور الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور الاتحاد الأوربي.
- المحور الثاني: سبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل دول الاتحاد.
- المحور الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بلدان الاتحاد.
- المحور الرابع: الاستجابات والتوصيات.

المحور الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور الاتحاد الأوربي

يركز الاتحاد الأوربي على التكامل والتعاون الاقتصادي في جوهره، لاسيما البلدان الكبرى المسيطرة والفاعلة فيه، حيث منحت هذه البلدان مكانة لهذا النوع من المؤسسات ووفرت لها بيئة ملائمة تشجع على ترقية نشاطاتها وتفعيلها وتثمينها، وبالتالي التحكم في تطبيقاتها واستخداماتها وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

حيث يعرف التشريع الأوروبي (UE) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسات "توظف أقل من 250 فرد وتحقق رقم أعمال لا يتجاوز 50 مليون أورو، وميزانيتها السنوية لا تتجاوز 43 مليون أورو"[1]

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى الاتحاد الأوربي: تصنف هذه المؤسسات وفقاً للاعتبارات التالية: [2]

1-1- المؤسسة المستقلة (Entreprise Autonome):

حيث تتمتع بالحكم الذاتي، وهناك درجات لهذه الاستقلالية مرتبطة بنسبة ملكية رأس المال.

1-2- المؤسسة الشريك (Entreprise Partenaire):

تعتبر مؤسسة شريك في منظور الاتحاد الأوربي كل مؤسسة (ص و م) تمتلك ما نسبته من 25% إلى أقل 50% من رأس مال مؤسسة أخرى مما يخول لها الحصول على كل البيانات والتفاصيل المالية وكل الوظائف الأخرى المتعلقة بالموارد البشرية والإنتاج وغيرها.

1-3- المؤسسة ذات الصلة (Entreprise Liée):

هي تلك المؤسسات (ص و م) التي تمتلك أكثر من 50% من رأس مال مؤسسة أخرى، حيث تمتلك نسبة معتبرة من حقوق التصويت المتعلق بهذه المؤسسة وبالتالي الحصول على تفاصيل مؤشرات التسيير بها.

2- مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى دول (UE):

تظهر المكانة التي يوليها الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التطور في تزايد أعدادها واكتساحها لمجالات وميادين متعددة في اقتصاديات هذه البلدان، فبلغة الأرقام في سنة 2002 كان عدد هذه المؤسسات حوالي 18 مليون مؤسسة ليتجاوز اليوم 37 مليون مؤسسة.

إن إستراتيجية الاتحاد الأوربي حيال هذه المؤسسات تدعمها عوامل اقتصادية متعددة أخرى، نابعة من توجهات بلدانه الأعضاء في إطار التعاون، التكامل والتنمية أهمها: [3]

- خلق فرص العمل والتشجيع على الابتكار في مجال الأعمال والاستثمار في الرأس المال الفكري لتطوير المجتمع الأوربي بالتركيز على التعليم والتدريب طوال الحياة وتعزيز البحث والتطوير.

- تطوير قدرة العمال والشركات على التكيف وضمان بيئة عمل لائقة في مجمل دول الاتحاد وحماية الحقوق وتعزيز نظم التكفل الاجتماعي وتكييفها مع متطلبات المجتمع.
- إنشاء ودعم وترقية المؤسسات صغيرة والمتوسطة، ذلك أننا نجد في واجهة أغلب التقارير المتعلقة بهذه الإستراتيجية لدى دول الاتحاد (UE) عبارات متكررة بمثابة مبادئ رئيسية تلخص في كلمات مفادها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة رئيسية لاقتصاديات دول الاتحاد.
- عقد شراكات مع مختلف الدول من أجل الحصول على المواد الأولية بمزايا متعددة، وكذا التموقع في أسواق جديدة لتصريف المزيد من المنتجات.
- العمل على حماية البيئة وخفض الانبعاثات الناجمة عن آثار هذه القوة الصناعية من خلال وضع لوائح وإجراءات تخص مختلف الجوانب البيئية.
- إضافة إلى العمل على تعزيز وحصانة بلدان الاتحاد كقوة اقتصادية ضاربة من خلال انتهاج سياسة أمنية موحدة.
- من أجل التحكم أكثر في دعم القضايا الاقتصادية ببلدان الاتحاد بما فيها ما هو متعلق بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيلها نحو قضايا التنمية ببلدان الاتحاد بما فيها ما هو متعلق بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيلها نحو قضايا التنمية ببلدان الاتحاد.

أنشأ العديد من الهيئات والمؤسسات الداعمة أهمها: [4]

- **بنك الاستثمار الأوربي:** الذي يعمل على تنفيذ أهداف الاتحاد من خلال تمويل الاستثمارات لاسيما المتوسطة وطويلة الأجل.
- **البنك المركزي الأوربي:** الذي يشرف على السياسة النقدية والمالية للاتحاد.
- **الصندوق الاجتماعي الأوربي:** الذي يعد بمثابة أداة رئيسية لتنفيذ الاستراتيجيات ذات الطابع الاجتماعي.
- **محكمة مراقبة الحسابات:** من ين مهامه الرئيسية مراقبة ميزانية بلدان الاتحاد.
- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوربية:** ل مؤسسات المجتمع المدني ذات الطابع الاجتماعي الاقتصادي.

المحور الثاني: سبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل دول الاتحاد

عملت دول الاتحاد من خلال المفوضية الأوربية على وضع تدابير مختلفة للسياسة العامة الموجهة خصيصاً لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمحور أساساً حول توفير ظروف ملائمة لإنشاء هذه المؤسسات وتسييرها وإنجاح مهامها نحو المساهمة المتميزة في تحقيق التنمية في شتى ميادينها.

1- جوهر هذا الدعم:

يتمثل ذلك في تمويل الدراسات التي تعمل على ترقية وتطوير نشاطات هذه المؤسسات، وكذا كل ما يتعلق لتدريب وتقديم الاستشارة في شتى المجالات المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات، إضافة إلى العمل على تبسيط وتكييف القوانين المتعلقة بها، ويتمثل كل ذلك من خلال الإجراءات والأدوات التالية: (5)

1-1- الميثاق الأوربي المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

فمنذ سنة 2001 وافق زعماء بلدان الاتحاد الأوربي على الميثاق المنظم والمحدد لكل ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى بلدان الاتحاد، حيث بموجب هذا الميثاق يتم دعوة مجمل الدول الأعضاء والمفوضية الأوربية على اتخاذ التدابير اللازمة على تشجيع ودعم هذه المؤسسات وتوفير الظروف الملائمة لترقيتها وتنمية نشاطاتها.

ولتفعيل وإدماج أهداف (م.ص.م) في سياسات الاتحاد الأوربي (UE) تم تعين مندوباً خاصاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالهيئة العامة للصناعة في المفوضية الأوربية، وتم اعتماد إطار تشريعي خاص ومتكامل لدعم كل ما يتعلق بهذه المؤسسات، ووضع إطار سياسة شاملة تعنى بدعم كل ما يتعلق بهذه المؤسسات التي تستند أساساً إلى ما يلي: (6)

أ- تصميم القوانين والسياسات وفقاً لمتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تعزيز تطوير نمو هذه المؤسسات ومساعدتها على مواجهة التحديات والعراقيل التي تعترض سبيل ذلك.

ب- مركزات الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في (UE): تستند هذه القوانين إلى جملة من المبادئ تتمثل في:

- توفير بيئة عمل تنمي روح المبادرة وتمكن هذه المؤسسات من تطوير نفسها؛
- العمل على تخفيف الإجراءات والعبء الإداري؛
- إلزام كل الهيئات ذات العلاقة بضمان الاستجابة لمتطلبات هذا النوع من المؤسسات؛
- تكييف الأدوات الحكومية لدعم احتياجات (م ص م) من خلال تيسير كل ما يتعلق بمجالات الصفقات العمومية المتعلق بهذه المؤسسات؛

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل وتبسيط مختلف المعاملات؛
- تمكين هذه المؤسسات من الحصول على الفرص المتوفرة بالسوق الأوربية الموحدة؛
- العمل على رفع مستوى المهارات والابتكار والأداء؛
- مساعدة أصحاب المشروعات الجيدين في حالة الإفلاس على الحصول على فرص ثانية لتحقيق مشاريعهم.

1-2- إسترايجية لشبونة:

تتمثل هذه الإستراتيجية في توفير فرص العمل والتنمية المستدامة بشكل عام، التي في الحقيقة إستراتيجية قديمة تم تفعيلها نتيجة لأثار الأزمة المالية الحالية التي ظهرت منذ سنة 2007، حيث ترتكز محاور هذه إستراتيجية على التخفيف من تهديدات هذه الأزمة والعولمة بشكل عام، من خلال دعم تقديم فرص التشغيل، إتاحة فرص الـ ب المجاني على مهن وبدائل أخرى، العمل على التشجيع على الابتكار في مجال الأعمال والاستثمار في الرأس مال البشري لتطوير مجتمع حقيقي للمعرفة من خلال التركيز على التعليم والتدريب والتحسين المستمر وتكريس مجالات البحث والتطوير، وتعزيز السبل الرامية للرفع من قدرات تكييف العاملين والمؤسسات مع نظم الحماية الاجتماعية في إطار هذه الظروف- الخاصة المتعلقة بالعولمة وإفرازات الفترة الراهنة، إذ تسعى هذه الإستراتيجية إلى دعم الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تشجيع الطلب وإعادة الثقة في الاقتصاد الأوربي في إطار ما يسمى (بالأمن المرن) الذي يشجع على سهولة التنقل في سوق العمل والعمل على تقديم ضمانات قوية للحماية الاجتماعية، إذ اعتمد (UE) في هذا الصدد على تدابير فعالة للتخفيف من الآثار القصيرة الأجل للأزمة على العمالة وتحسين فرص التشغيل، من خلال ضمان توافق أفضل بين المهارات وفرص العمل المتاحة واحتياجات سوق العمل، مثال على ذلك إذا كان هناك فائض عمالة في صناعة الأواني المنزلية وهناك توقع عجز في العمالة في قطاع آخر، ف-برنامج إعادة التدريب يوجه نحو هذا القطاع لسد حاجياته في المستقبل وهكذا.

وبلغة الأرقام على سبيل المثال لا الحصر يمكننا التركيز على ما يلي: قام الصندوق الاجتماعي الأوربي في إطار دعم الاستثمار في رأس المال البشري الموجه لنمو العمالة بين عامي 2007 إلى غاية 2012 بتخصيص 77 مليار يورو لتسهيل الوصول إلى العمل وتطوير قدرات العمل والمؤسسات على التكيف مع الظروف الحالية.

تم أيضا تخصيص ميزانية سنوية تقارب 500 مليون يورو لتوفير الدعم الشخصي للعمال الذين يفتقدون وظائفهم نتيجة لتحرير التجارة العالمية وكثافة المنافسة والذين فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة المالية الحالية.

1-3- إستراتيجية السلامة والصحة المهنية:

أعطت المفوضية الأوربية أهمية إستراتيجية لجوانب السلامة والصحة المهنية لاسيما من خلال خططها الإستراتيجية 2007-2012 لما لدور الوقاية من المخاطر المهنية في الكفاءة الاقتصادية من خلال تقليص حوادث العمل، التكفل بالأمراض المهنية، العمل على توفير بيئة عمل سليمة...الخ، حيث تتلخص هذه الإستراتيجية في العناصر الهامة التالية:

- تطور العديد من الأدوات والإجراءات لتبسيط تقييم المخاطر؛
- النوعية والتحسيس ونشر المعلومات المتعلقة بأسباب المخاطر وكيفية حدوثها وكيفية العمل على تجنبها؛
- تسهيل الحصول على المعلومات الاستشارية؛
- توفير خدمات الوقاية بجودة عالية وأسعار معقولة؛
- القيام بالحملات والأيام العلمية التدريبية.

1-4- مبادرة جيريمي لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ي مبادرة مشتركة بين المفوضية الأوربية وصندوق الاستثمار الأوربي، حيث تهدف هذه المبادرة إلى تحسين شروط التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الجمع بين الأموال التي خصصها الاتحاد الأوربي للتنمية الإقليمية وأموال من جهات ومؤسسات مالية متعددة.

2- برامج الاتحاد لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من خلال ما رأينا أن الاتحاد الأوربي يعمل جاهداً على توفير الدعم اللازم لترقية وتطوير هذا النوع من المؤسسات كونها أدوات هامة لتنفيذ الإستراتيجية الاقتصادية لبلدان الاتحاد، ومن أهم هذه البرامج: [7]

2-1- برنامج دعم التنافسية والابتكار:

حيث يتلخص هذا الدعم فيما يلي:

- توفير التسهيلات المالية؛
- دعم استخدام الطاقة، لاسيما مع الارتفاع المتواصل لأسعار النفط؛
- دعم الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع لاسيما ضمن الإستراتيجية الحالية 2007-2012؛
- تخصيص أموال هامة لدعم مشاريع التطوير والابتكار.

إلى غيره من العناصر التي سبق التعرض لها من خلال التحاليل السابقة.

2-2- برامج لدعم البحث والتطوير:

عملت بلدان الاتحاد عموماً لرفع الميزانية الموجهة لدعم هذه المشاريع لتصل إلى 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي (P.I.B) وذلك منذ سنة 2010 ضمن الإستراتيجية الحالية 2007-2012 لبلدان الاتحاد.

حيث يتم التركيز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجالات الابتكار، إذ تم تخصيص حوالي 54 مليار يورو بموجب البرنامج الإطاري السابع لدعم مجالات البحث والتطوير لهذا النوع من المؤسسات.

2-3- تدابير أخرى موجهة لتسهيل نشاطات (م ص م) في بلدان (UE):

حيث تتمثل هذه التدابير أساساً في:

2-3-1- تسهيل الأعمال في الدول الأعضاء:

في هذا الإطار تم القيام بما يلي:

- العمل على تسهيل مختلف المشاكل اللغوية والتنظيمية وغيرها؛
- القضاء على الأسباب التي تعيق التدويل لنشاطات هذه المؤسسات؛
- إنشاء شبكة اتصالات واسعة لتوفير المعلومات حول غرف التجارة والصناعة ووكالات التنمية الإقليمية والمراكز التكنولوجية والجامعات وغيرها لمجمل الدول الأعضاء.

2-3-2- مبدأ تكافؤ الفرص:

إن القانون العام للاتحاد الأوربي يعمل على احترام هذا المبدأ الذي يعمل على منع كل أشكال التمييز على أساس العرق أو الجنس أو السن أو غيره، وتم وضع إستراتيجية للحد من مظاهر التمييز وكره الأجانب وتكريس أسباب الاندماج الاجتماعي.

2-3-3- المساعدة على تجاوز حدود أوربا:

عملت المفوضية الأوربية على تحفيز (م ص م) من أجل الوصول إلى الأسواق الخارجية من خلال إنشاء مراكز دعم متعددة في اليابان وكوريا الجنوبية والصين والهند وغيرها.

2-3-4- تحفيز المبادرات الجيدة:

مكافئة الهيئات الإقليمية التي تعمل بشكل فعال على تنفيذ التدابير الرامية لدعم هذه المؤسسات.

2-3-5- العمل على تبسيط إجراءات تقديم الشكاوي:

لقد تم توفير العديد من الإجراءات الموجهة إلى تسهيل تبليغ الشكاوي المتعلقة بممارسات هذه المؤسسات ومن ثم تسريع البث فيها وإصدار الأحكام لمعالجتها في وقت قياسي، وفي نفس السياق العمل على تسريع إجراءات الإفلاس في حالة حدوثه وتمكين صاحب المشروع من الانطلاق في مشروع جديد.

3– هيئات تقديم المساعدة للمؤسسات (م ص م) بالاتحاد (UE):

من خلال فقراتنا الماضية حاولنا إبراز أوجه ومضامين هذا الدعم والمساعدات الموجهة لهذه المؤسسات، حيث من خلال هذا الجانب سوف نحاول إبراز أهم هذه الهيئات والتعريف بأدوارها وفق ما يلي:[8]

3–1– بنك الاستثمار الأوروبي (BEI):

يتشكل مجلس محافظيه من وزراء المالية للدول الأعضاء الذي يبلغ عددهم 27 دولة عضوة في الاتحاد ومهامه تتلخص في تقديم التمويل لدعم المشاريع الاستثمارية داخل بلدان الاتحاد وخارجه لدعم السياسة الاقتصادية لبلدان الاتحاد مع احترام متطلبات المجتمع وقوانين البيئة والمحيط.

3–2– الاتحاد العام لأرباب العمل للمؤسسات (م ص م)

وهو هيئة مستقلة يوفر التمثيل والدفاع عن هذه المؤسسات على الصعيد المحلي والدولي، يقدم المساعدة سواء مباشرة أو عن طريق لشركات مع العديد من الهيئات المتخصصة في مختلف المجالات، حيث يضم نقابات العمل، الهياكل المشتركة بين الأقاليم، جمعيات تجارية ومهنية متعددة.

أما عن شراكات هذا الاتحاد فهي متعددة الجوانب أهمها:

- الهيئة المشتركة لـ (م ص م) من أجل التكوين المهني والأجور وهي هيئة معتمدة تعنى بهذه المهام عبر شبكة مركزية واسعة؛
- هيئة المساعدة المتعلقة بحساب الضرائب والوعي الضريبي: لها حوالي 150 مدرسة متخصصة في الجوانب التطبيقية للجباية؛
- مركز لتدريب المبتدئين في مجالات التسيير والتجارة الخارجية وغيرها.

إلى غيره من العديد من الهيئات والجمعيات الأخرى.

3–3– الاتحاد الأوربي للحرف اليدوية و (م ص م):

وهي هيئة تهتم بالحرف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تدعم نظم الإدارة البيئية لها أكثر من 12 مليون مؤسسة عبر أوربا وتشغل الملايين من العمال، وهي هيئة نشطة جداً وجد فاعلة في الاقتصاد الأوربي، من أهم أهدافها:

- رعاية مصالح (م ص م) داخل الاتحاد والتنسيق بين مختلف الهيئات الداعمة؛
- المتابعة الدائمة لسياسة الاتحاد، لاسيما فيما يتعلق بالجوانب التشريعية المتعلقة بالحرف وتبليغ الأعضاء بها؛
- تذكير جميع المؤسسات الداعمة بالاتحاد بالمسائل الهامة لترقية (م ص م).
- دعم هذه المؤسسات في حل مشاكلها.

المحور الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بلدان الاتحاد الأوربي (UE):

كما رأينا من خلال ما سبق أن هذا الشكل من المؤسسات هو الشكل المسيطر على اقتصاديات بلدان الاتحاد ويحظى بمكانة خاصة في الإستراتيجية الاقتصادية لهذه البلدان وذلك نظراً لمساهمته المرجوة في الأهداف الكلية للاتحاد ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما سوف نحاول التطرق له من خلال هذا المحور.

1– مساهمة المؤسسات (م ص م) في التشغيل في بلدان الاتحاد:

ساهمت هذه المؤسسات في توفير عدد هائل من فرص العمل قاربت 70% من الوظائف في القطاع الخاص[9]، أي ما يقارب 133 مليون منصب عمل وأن النسبة الكبيرة من هذه المناصب لدى المؤسسات العاملة في قطاع الصناعات التحويلية (في مجالات المعادن، والبناء، وصناعة الخشب، والأثاث وغيرها).

– كما أننا نجد نسبة معتبرة من بين هذه المؤسسات هي مؤسسات حرفية تمثل ما نسبته 91.5% من المؤسسات المصغرة توظف أقل من عشرة أشخاص، حيث تساهم في تشغيل ثلث العمالة في المؤسسات (م ص م) في أوربا، تنتج حوالي 20% من القيمة المضافة ببلدان الاتحاد.

وهناك أيضاً ما يسمى بالنشاط المستقل ونعني بذلك المؤسسات التي توظف عدد قليل جداً من العمالة قد يقتصر على شخص واحد فقط، حيث يمثل هذا النوع من المؤسسات حوالي 16% من إجمالي العمالة في دول الاتحاد.

- أما المجموعة الثانية من المؤسسات الصغيرة هي تلك التي توظف من 10 إلى 49 عامل فهي تمثل أكثر من 7% من المؤسسات في بلدان الاتحاد وتشغل حوالي 16.8% من العمالة.
- أما المؤسسات التي يفوق عدد عامليها 50 عامل ويقل عن 249، والتي هي مؤسسات متوسطة فهي توظف حوالي 17% من القوى العاملة في أوربا.
- أما عن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بين القطاعات فهي كما يلي:[10]

إن مساهمات هذا النوع من المؤسسات في التشغيل في أوربا فهو متفاوت من قطاع إلى آخر، حيث تقارب 80% في قطاعات البناء والسياحة، أما قطاعات التجارة والتوزيع وبعض الخدمات تقارب أيضا 75%،

وحوالي 55% في قطاع النقل، وأقل من 20% في قطاعات الطاقة والمياه، إضافة إلى ما نسبته 55.8% في قطاع العقارات والصناعات الحرفية حوالي 42.9% والخشب والأثاث 30.30%، الطباعة والنشر حوالي 72%، النسيج والجلود 76%، الآلات والمعدات 56%، السيارات 18%، البحث والتطوير 54% وغيره

2–مساهمة (م.ص.م) في القيمة المضافة في اقتصاديات بلدان الاتحاد :

من خلال التحليل السابق تبين أن مساهمة هذه المؤسسات في امتصاص القوى العاملة يصل إلى حوالي 70% في بلدان الاتحاد بنسب متفاوتة من قطاع إلى آخر وسوف نواصل التحليل في هذا الاتجاه المتعلق بإبراز دور (م.ص.م) في اقتصاديات هذه البلدان من حيث مدى مساهمتها في تحقيق القيمة المضافة وحسب القطاعات وفق العرض الموالي:

النسيج والجلود 74% المطاط واللدائن حوالي 57% المعادن 25% الفنادق والمطاعم 76% البناء 83% الأنشطة التجارية 69% الطباعة والنشر 62% معدات الإنتاج 50% الكهرباء والغاز 24%، النقل الجوي 18% قطاع المياه 34% قطاع استغلال المحاجر 35% البحث والتطوير 43% الاتصالات 7 % صناعة السيارات 12% معدات النقل 20% الأجهزة الكهربائية 37% المواد الكيميائية 26% الفحم والبترول والوقود النووي 10% وغيره.

فمن خلال استعراض هذه الأرقام تتبين المساهمة البارزة والمؤثرة لهذا النوع من المؤسسات في تحقيق القيمة المضافة لهذه البلدان وبتياين وتفاوت ما بين مختلف القطاعات في اقتصاديات بلدان الاتحاد.

ومن خلال ما سبق ذكره بخصوص مساهمة هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء في (UE) لاسيما فيما يتعلق بامتصاص البطالة وتحقيق النتائج الاقتصادية المعتبرة في مختلف القطاعات من خلال مؤشر القيمة المضافة نتيقن ونقتنع إلى أبعد الحدود بالمكانة والقيمة التي يوليها الاتحاد الأوروبي إلى هذا النوع من المؤسسات من خلال ما حاولنا بإبرازه ضمن المحور الثاني من هذه المداخلة المخصص لسبل وحقيقة الدعم الذي يوليه هذا الاتحاد لهذه المؤسسات، إذ أن كل ما يستثمر سواءا ماديا أو معنويا تكون له عوائد معتبرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي لبلدان هذا الاتحاد وهو أصدق تعبير وأقوى دليل على مدى مساهمة (م.ص.و) في تحقيق التنمية في شتى مجالات لمحمل بلدان الاتحاد.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

1-الاستنتاجات

1-1-تتبين المكانة التي يوليها الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن الإستراتيجية الاقتصادية من خلال تزايد هذا النوع من المؤسسات وتطورها واكتساحها مختلف القطاعات الاقتصادية.

1-2-لتفعيل دور هذه المؤسسات ضمن المحاور الإستراتيجية للاتحاد الأوربي خص هذا الأخير هذه المؤسسات بدعم وعناية متميزة:

-تمويل الدراسات المتعلقة بترقية وتطوير نشاطات هذه المؤسسات.

-تمويل أيضا كل ما يتعلق بدورات التدريب والتحسين

-تقديم الاستشارة في شتي المجالات ذات العلاقة بنشاطات هذه المؤسسات.

-العمل على تبسيط وتكييف القوانين الداعمة لهذه المؤسسات.

-تقديم تسهيلات جد هامة تتعلق بالتمويل والضرائب وغيرها.

ونجد هذا واضح ضمن العديد من الإجراءات والأدوات لمؤسسات الاتحاد الأوربي من خلال الميثاق الأوربي.

إستراتيجية لشبونة برامج الاتحاد لدعم التنافسية والابتكار، برامج دعم البحث والتطوير وغيرها.

1-3-إضافة إلى تدابير أخرى تتمثل في:

-تسهيل الأعمال في الدول الأعضاء.

-مبدأ تكفاؤ الفرص المانع لكل أشكال التمييز بين هذه المؤسسات.

-مساعده هذه المؤسسات للوصول إلى أسواق خارجية إي خارج دول الاتحاد.

-تحفيز المبادرات الجيدة.

-العمل على تبسيط إجراءات الشكاوي.

-مساعدة أصحاب المشاريع المفلسة على الشروع في مشاريع جديدة

1-4-ونتيجة لكل تلك المكانة التي يوليها الاتحاد إلى هذه المؤسسات تساهم هذه الأخيرة في اقتصاديات بلدانه بوتيرة ونسب معتبرة تمس ميادين وجوانب هامة منها:

-التشغيل حيث توفر هذه المؤسسات حوالي 70% من القطاع الخاص، أي ما يقارب 133 مليون منصب عمل وبنسب متفاوتة بين مختلف القطاعات إذ تقارب 80% في قطاعات البناء والسياحة، أما قطاعات التجارة والتوزيع فتقارب 75%، ونجدها أقل نسبياً في قطاعات العقارات والصناعات الحرفية والمياه، حيث كانت على التوالي 55.8%، 42.9%، 20%.

أما في قطاعات صناعة السيارات والبحث والتطوير على سبيل المثال فكانتا 18%، 54%.

وتساهم هذه المؤسسات بالمقابل في تحقيق القيمة المضافة لاقتصاديات هذه البلدان بنسب جد معتبرة وبدرجات متفاوتة من قطاع إلى آخر، إذ نجدها تساهم ما نسبته 83% في قطاع البناء وحوالي 69% في الأنشطة التجارية المختلفة، و 76% في الفنادق والمطاعم وبنسب 43%، 26%، 20%، 18% في قطاعات البحث والتطوير، المواد الكيميائية، معدات النقل، النقل الجوي وغيره.

2- التوصيات:

2-1- تتجه اقتصاديات الدول المتقدمة نحو تشجيع إنشاء وتسيير هذا النوع من المؤسسات لما لها من نجاعة وخصائص تمكنها من المساهمة في تحقيق التنمية بفاعلية لذلك ننصح حكوماتنا العربية وأولها الجزائر بالتركيز والاعتناء أكثر بهذا القطاع.

2-2- الاحتكاك أكثر بتجارب الدول الناجحة في هذا المجال لاسيما التي تربطها شراكة مع الجزائر.

2-3- ضرورة تخصيص جوائز لأحسن المؤسسات التي تحقق أفضل النتائج من أجل تحفيزها والرفع من مستوى أدائها.

2-4-ضرورة الاعتناء بقطاع المقاولات من حيث التكوين والنوعية والتحسيس لاسيما فيما يتعلق بأخلاقيات المهنة لينسجم مع متطلبات التنمية .

المراجع والإحالات المعتمدة:

1-http://ec-europa.eu :24/04/2011
2-idem
3-la prévention des riques professionnels dans les PME eu Europe, www-travail euploi-santé gov :20/05/2011.
4-ibid
5-http://www.cgpme.fr : 20/05/2011
6-idem
7-http://ec-europa.eu : 24/04/2011
8-idem
9-idem
10-idem